



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

١٢ نيسان (أبريل) ٢٠١٨ نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ الأمين العام المساعد يبحث سبل تعزيز التعاون مع منظومة الأهر المتحدة للأغذية والزراعة



والباحثين وللتأكد من حسن توظيف واستخدام المعلومات التي تقوم الشبكة على نشرها وتعزيز لمجالات التعاون العربية حيث سيتم تشارك المعلومات والاحصاءات والدراسات المتعلقة بسوق العمل العربي.

التقى الأمين العام المساعد في اتحاد الغرف العربية، شاهين علي شاهين، المدير العام المساعد والممثل الاقليمي لمكتب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة للشرق الأدنى وشمال افريقيا، عبد السلام ولد أحمد، وذلك على هامش مشاركته في أعمال الدورة (45) لمؤتمر العمل العربي، التي عقدت في القاهرة (جمهورية مصر العربية) تحت شعار "ديناميكية أسواق العمل العربية.. التحولات ومسارات التقدم". وجرى البحث في سبل وآليات تعزيز التعاون بين اتحاد الغرف العربية ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، بما يخدم الأهداف والمصالح المشتركة.

وعلى هامش مؤتمر العمل العربي تم توقيع توقيع بروتوكول تعاون وتنسيق بين اتحاد الغرف العربية ومنظمة العمل العربية بشأن الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل والذي يهدف إلى بناء آليات أسواق العمل في الدول العربية من خلال توفير معلومات عن أسواق العمل لكافة الشركات والمهتمين بأسواق العمل العربية من حكومات وأصحاب أعمال ومنظمات العمال والباحثين عن العمل. وحرصا على توفير بنية معلوماتية مناسبة امام متخذي القرار ولكافة المهتمين

■ الأردن: ارتفاع صافي الدين العام إلى 36.5 مليار دولار



تراجع الاستثمارات الخاصة القادمة من الخليج ودول أجنبية أخرى، في حين تراجع احتياطي العملات الأجنبية نحو 5 في المئة، ليلغ نحو 12.25 مليار دولار مقارنة مع نحو 12.88 مليار دولار في نهاية 2016.

ارتفع صافي الدين العام في الأردن مع نهاية شهر فبراير (شباط) الماضي بنسبة 2 في المئة إلى 25.94 مليار دينار (36.5 مليار دولار) مقارنة مع 25.4 مليار دينار في نهاية 2017. وأظهرت إحصاءات وزارة المالية، بلوغ صافي الدين الداخلي للأردن في نهاية فبراير الماضي 14.15 مليار دينار والدين الخارجي 11.79 مليار دينار.

وأظهرت بيانات البنك المركزي الأردني، تراجع صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الربع الأخير من العام الماضي 27.5 في المئة إلى 176 مليون دينار (248 مليون دولار) مقارنة مع مستواها في الفترة ذاتها من عام 2016. مع الإشارة إلى أنه بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن 243 مليون دينار في الربع الأخير من 2016. وأدى استمرار توتر الأوضاع السياسية التي تحيط بالمملكة إلى

■ 56 مليار دولار استثمارات خليجية في قطاع السياحة بحلول 2022



بريس، إلى أنه "من المهم للغاية تسليط الضوء على تأثير البنية التحتية الحديثة لوسائل السفر على قطاع السياحة في منطقة الخليج"، موضحاً أنه "ستناقش الجلسة الافتتاحية التي تحمل عنوان "تجارب السفر المستقبلية" أبرز التقنيات الحديثة والابتكارات الجديدة في مجال النقل".

كشفت دراسة أصدرتها "كوليرز إنترناشيونال" قبيل انطلاق معرض سوق السفر العربي، المقرر في مركز دبي التجاري العالمي خلال الفترة 22-25 نيسان (أبريل) القادم، عن أنه من المتوقع وصول قيمة الاستثمارات الخليجية في البنية التحتية السياحية إلى 56 مليار دولار بحلول العام 2022 بالتوازي مع إطلاق وتطوير العديد من مشاريع النقل الثورية والمبتكرة.

ووفقاً للدراسة فإن قائمة المشاريع التي تم إطلاقها لتطوير البنية التحتية السياحية في المنطقة تشمل مشروع "هايبربول" للقطارات السريعة، ومشروع قطار الحرمين السريع، بالإضافة إلى تطوير عدة مطارات دولية رئيسية في السعودية، ومشاريع توسعة المطارات في الإمارات والبحرين وعمان والكويت. وفي هذا الإطار لفت مدير أول معرض سوق السفر العربي سيمون

■ مصر تقر إنشاء صندوق سيادي بـ 11.34 مليار دولار



سنة وسبعة مليارات دولار في السنة المالية 2018 - 2019 التي تبدأ في شهر يوليو (تموز) 2018".

كشفت وزيرة التخطيط المصرية هالة السعيد، عن موافقة الحكومة المصرية على مشروع قانون لإنشاء صندوق سيادي باسم "صندوق مصر" برأسمال يبلغ 200 مليار جنيه (11.34 مليار دولار).

وأوضحت السعيد أن "هدف الصندوق هو إدارة واستغلال أصول الدولة. ويمنح مشروع القانون الصندوق الجديد حق تأسيس صناديق فرعية بمفرده أو بالمشاركة مع الصناديق العربية".

وتأتي الإجراءات في الوقت الذي تحسن فيه إقبال المستثمرين على مصر خلال الأشهر الأخيرة بعد سنوات من الاضطرابات السياسية. وتشجع المستثمرون الإصلاحات التي نفذتها مصر بالإضافة إلى كشف غاز ضخمة وتبسيط قواعد تنفيذ المشاريع وخفض قيمة العملة المحلية.

من ناحيته لفت وزير المالية المصري عمرو الجارحي، إلى أن "مصر تستهدف إصدار سندات دولية مقومة بالدولار قيمتها بين

■ الحكومة المغربية تعترم توفير 120 ألف فرصة عمل



باحث عن عمل، ومواكبة لإحداث أكثر من 20 ألف وحدة اقتصادية صغيرة، بالإضافة إلى المحافظة على معدل النشاط بشكل يفوق نسبة 46 في المائة".

تعترم الحكومة المغربية توفير 120 ألف فرصة عمل، ما بين 2018 و2021، وذلك في إطار تنفيذ المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل.

وكانت المندوبية السامية للتخطيط (وزارة للتخطيط) كشفت عن ارتفاع معدل البطالة في المغرب من 9.9 في المئة إلى 10.2 في المئة على المستوى الوطني سنة 2017، مسجلاً ارتفاعاً من 14.2 في المئة إلى 14.7 في المئة بالوسط الحضري، فيما ظل مستقراً في مستوى 4 في المائة في القرى.

وكشف رئيس الحكومة سعد الدين العثماني، عن أن مخطط التشغيل الحكومي يهدف إلى تحسين قابلية التوظيف لنحو 110 آلاف باحث عن عمل، ودعم التوظيف المأجور لفائدة أكثر من 50 ألف